

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

ولما خفي الفرق بين البداء والنسخ على اليهود والرافضة منعت اليهود من النسخ في حق
ا □ تعالى وجوزت الروافض البداء عليه لاعتقادهم جواز النسخ على ا □ تعالى مع تعذر الفرق
عليهم بين النسخ والبداء واعتضدوا في ذلك بما نقلوه عن علي B أنه قال لولا البداء
لحدثتكم بما هو كائن إلى يوم القيامة .
ونقلوا عن جعفر الصادق B أنه قال ما بداء □ تعالى في شيء كما بداء له في إسماعيل أي في
أمره بذبحه .
ونقلوا عن موسى بن جعفر أنه قال البداء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية .
وتمسكوا أيضا بقوله تعالى { يمحوا □ ما يشاء ويثبت } (13) (الرعد 39) وفي ذلك قال
شاعرهم ولولا البداء سميته غير هائب وذكر البداء نعت لمن يتقلب ولولا البداء ما كان فيه
تصرف وكان كنار دهره يتلهب وكان كضوء بطبيعة وبا □ عن ذكر الطبائع يرغب فلزم اليهود على
ذلك إنكار تبدل الشرائع ولزم الروافض على ذلك وصف الباري تعالى بالجهل مع النصوص
القطعية والأدلة العقلية الدالة على استحالة ذلك في حقه وانه لا يخفى عليه شيء في الأرض
ولا في السماء .
أما النصوص الكتابية فكقوله تعالى { وهو بكل شيء عليم } (57) (الحديد 3) وقوله
تعالى { عالم الغيب والشهادة } (13) (الرعد 9) وقوله { وما تسقط من ورقة إلا يعلمها
ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين } (6) (الأنعام 59) وقوله { ما
أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها }